تعقيب على تحقيق

طلب إيضاح

إلى صحيفة المدى الغراء

بقصد التوضيح وتبيان رأينا حول ما نشر في صحيفكم بتاريخ ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٤ يوم الاثنين العدد ٢١٣ والذي تناول تحقيقاً عن الآثار في كربلاء ونقل تل آثري من مكان لآخر وسرقته والذي وصفه كاتب التحقيق من أن السارق حر طليق مفبركاً لقاءاً مع السيد مدير الآثار والتراث في كربلاء باسم مصطفى هاشم ال طعمة علماً أن المدير هو عبد الحميد سعيد ضياء الدين وذكر أن هناك مصدر مسؤول لم يذكر الاسم أفصح عن هذه التجاوزات لذلك نود إعلامكم وإعلام القارئ الكريم إن كل ما ورد في صحيفتكم بعيداً عن الصحة والتي تثبت أن الكاتب كاظم ناصر السعدي لم يستقي المعلومات من مصادرها والذي توجب على إدارة الصحيفة مسائلته واضعين حداً لكل الافتراءات والأحاديث التي يختلقها الصحفيين كذلك كان هذا تنويهاً يسبق اتخاذ الإجراءات القانونية إن تكرر هذا الأمر في صحيفتكم أو في الصحف الأخرى راجين توخي الدقة في المعلومات ولكم كل التقدير.

عبد الحميد سعيد ضياءالدين
مدير الآثار والتراث في كربلاء
٦/ ١٠/ ٢٠٠٤

رد على معقّب

من أجل تبيان الحقائق

جاءنا من مدير الآثار والتراث في كربلاء السيد عبد الحميد سعيد ضياء الدين كتاب خطي (غير رسمي) معنون بـ(طلب إيضاح) يعقب فيه على تحقيق نشر في هذه الصفحة (العدد ٢١٣ الصادر في ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٤) تناول موضوعة النبش في مواقع الآثار بمحافظة كربلاء.

ونحن إذ نشكر للسيد ضياء الدين اهتمامه بالتحقيق نود أن نقول أن كتابه (الذي ننشره حرفياً في أدناه عملاً بحرية النشر) اتسم بالعمومية والاقتضاب وإغفال بعض الحقائق وإطلاق الأحكام جزافاً، فضلاً عن اهتمامه بالشكليات على حساب المضمون. فهو بعد أن حدد لنا، محقاً، أنه هو المدير وليس السيد مصطفى هاشم آل طعمة، ولم يذكر أن الأخير موظف رسمي في الدائرة المذكورة، وإنه كان مديراً للدائرة قبله. وعدا هذا (التصحيح) الذي قد لا يهم القارئ في شيء، لم يعن الرد بإيضاح حقيقة وضع مواقع الآثار في محافظة كربلاء، ولا بما تتعرض له من نبش كما هي حال كثير من مواقع الآثار في العراق عموماً، ولم يفند أي معلومة وردت في التحقيق المذكور، وكان من صميم واجبه (وهذا ما كنا ننتظره نحن في الأقل) أن يهتم بهذا الجانب ويطمئن كل المعنيين بالآثار العراقية إنها ما زالت بخير على نحو علمي موثق.

وإذ يحتم علينا الواجب الصحفي تبيان الحقائق نرى من الضروري بمكان مناقشة النقاط الواردة في الرد، على عموميتها، وفقاً لتسلسلها:

١-شكك السيد المعقب بما ورد في التحقيق بخصوص تفكيك تل آثري ونقله بآثاره من قبل متجاوز ما زال طليقاً. ونحن نكتفي بالقول إننا كلفنا الزميل كاتب التحقيق بزيارة الموقع المزال وتصويره، وتثبيت إفادات الشهود القاطنين في منطقة الصلامية التي (كان!) التل فيها قبل إزالته ونقله إلى جهة مجهولة. ويجد القارئ الكريم في أدناه تفاصيل ذلك كله موثقاً بالصور.

٢-ذكر السيد المعقب أن الزميل كاتب التحقيق (فبرك!) لقاء مع السيد مدير الآثار والتراث.. الخ. ونقول إننا أجرينا التحقيق اللازم بهذا الشأن لمعرفة سبب الالتباس الذي وقع فيه الزميل كاتب التحقيق، الذي أوضح إنه قام بزيارة دائرة الآثار والتراث بقصد إجراء مقابلة مع مديرها الذي كان يظنه السيد مصطفى هاشم آل طعمة، ولم يكن يعلم بالتغيير الحاصل في منصب المدير مؤخراً، وبعد أن أخبره بعض الموظفين في الدائرة أن المدير خارج الدائرة وقد يتأخر كثيراً، استطاع أن يحصل على بعض المعلومات المفيدة من أحدهم، ولعدم رجوع المدير إلى دائرته فضل الزميل كاتب التحقيق أن يلتقي السيد آل طعمة خارج الدائرة عن طريق ابن عمه الأستاذ الباحث سلمان هادي آل طعمة، الذي استطاع ترتيب اللقاء في اليوم التالي في داره وبحضوره طبعاً.. وبهذا التوضيح يتبين أن دعوى السيد المعقب بأن اللقاء مفبرك لا صحة لها إطلاقاً.

٣-قال السيد المعقب أن كاتب التحقيق ذكر أن هناك مصدراً مسؤولاً لم يذكر له الاسم أفصح عن التجاوزات... ونرد بالقول أن مصطلح (مصدر مسؤول) لم يرد في التحقيق المنشور إطلاقاً، وإن ما ورد هو الآتي:

(وتحدث أحد موظفي دائرة الآثار والتراث في كربلاء طالباً عدم ذكر اسمه قال...) ونعتقد أن الشفافية في العمل الوظيفي بالعراق الجديد تحتم على السادة المديرين تخويل من ينوب عنهم لتمشية أعمال دوائرهم في مدة غيابهم عنها؛ فمرحلة الحكم الشمولي وتوابعها في العراق ولت إلى الأبد ولن تعود.

٤-ذكر السيد المعقب أن (كل!) ما ورد في التحقيق بعيد عن الصحة، وهذا حكم إطلاقي كنا نتمنى أن يسوق بعضاً من مبرراته.

٥-قال السيد المعقب أن الزميل كاتب التحقيق لم يستق المعلومات من مصادرها، ثم عاد إلى مصطلحي (الافتراء) و (الاختلاق) اللذين تكلفت النقاط السابقة بتفنيدهما والرد عليهما، وما كنا نتمنى أن يتسرع السيد المعقب إلى إصدار مثل هذه الأحكام، ولعله يعتقد أن كل معلومة تتعلق بآثار كربلاء وتراثها لا تصدر عنه (شخصياً!) تكون مختلقة أو مفبركة أو مفتراة!

٦-اختتم السيد المعقب (كتابه) بالقول: (هذا تنويه يسبق اتخاذ الإجراءات القانونية إن تكرر هذا الأمر في صحيفتكم...)!

ونحن نقول إن الواجب الوظيفي والوطني يحتم على السيد مدير الآثار والتراث في كربلاء أن يسارع إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات القانونية (التي يلوح بها!) بحق الذين فككوا تل الصلامية وأزالوه من الوجود، وبحق أولئك الذين نبشوا ثلاثين قبراً في موقع الأقيصر الذي يعود للقرن الخامس الميلادي، ونبشوا ما نعرف وما لا نعرف من مواقع الآثار في محافظة كربلاء.

وختاماً نود أن نؤكد للسيد المعقب أن صدر (المدى) مفتوح لنشر أي رد هدفه إيضاح الحقيقة.

المحرر

في عام ٢٠٠٢ اقتطعوا جزءاً منه وبعد احداث نيسان ٢٠٠٣ ازالوه تماماً

تل الصلامية الاثري.. من المسؤول عن اختفائه؟

كربلاء / كاظم ناصر السعدي

في ظل غياب القانون والانفلات الامني الذي حدث بعد انهيار النظام البائد تعرّضت مواقع الآثار في محافظة كربلاء كما في محافظات العراق الاخرى الى عمليات النهب والسرقة بدفع من جهات خارجية تسعى الى تفريغ البلد من محتواه الحضاري والى طمس معالم شخصيته التاريخية المتميزة. ومن مواقع كربلاء الاثرية التي تعرّضت لحالات التجاوز تل اثري قديم يقع في منطقة الصلامية الشرقية ضمن القطعة المرقمة (٥٨) من المقاطعة (١) ناحية الحسينية ، حيث قام نفر من ضعاف النفوس ممن يلهثون وراء المال بحفر هذا التل ونقل ترابه الى اماكن اخرى ليتسنى لهم استخراج القطع الاثرية النفيسة بحرية تامة بعيداً عن انظار الناس وتهريبها الى الخارج.

((ما تبقى من تل الصلامية))

ازالة بطيئة

تقول المعلومات المتوفرة لدينا ان حفريات التل كانت قد بدأت في زمن النظام السابق وتحديداً في اواخر عام ٢٠٠٢، ويبدو ان الغرض من حفر التل كان في اول الامر هو الحصول على التراب الصالح للزراعة فأراضي الصلامية زراعية وقد اصيب قسم منها بالضعف يسبب وقوعه بين (مبزلين) مما اثر سلباً على خصوبته، لذلك يحتمل ان يكون بعض الفلاحين قد اضطروا الى استعمال تراب التل لأغراض زراعية. وحين عثروا بالمصادفة على القطع الاثرية التاريخية النفيسة عمدوا الى استخراجها وبيعها. وحين علمت دائرة التراث والآثار في كربلاء بهذا التجاوز سارعت على الفور الى اتخاذ الاجراءات القانونية لمنع استمرار التجاوز حرصاً منها على سلامة الآثار التاريخية في كربلاء، فأجرت كشفاً ميدانياً لموقع التل للاطلاع على الاضرار وتقديرها، وقامت بأخبار شرطة ناحية الحسينية لإلقاء القبض على المتجاوزين.

وبعد سقوط النظام وفي ظل غياب السلطة اتيحت لهؤلاء المتجاوزين ولغيرهم فرصة مواتية للعودة ثانية الى التل الاثري لحفره واستخراج ما في باطنه من كنوز ونفائس بعد ان شاعت هذه الظاهرة الخطرة في جميع مناطق الآثار المنتشرة في ارجاء البلاد. فأزالوه تماماً حتى لم يعد ثمة ما يدل على وجوده سوى حدود حفره وبقايا ترابه.

شهادة مالك الارض

يقول السيد عطا الله حسين علوان وهو احد الورثة المالكين للارض التي يوجد فيها التل الاثري: منذ حوالي ثلاث سنوات تم استدعائي من قبل دائرة آثار كربلاء بشأن حدوث تجاوز على التل الاثري الموجود في القطعة المرقمة (٥٨) مقاطعة (١) الصلامية الشرقية وذلك بنقل اتربته الى مناطق زراعية ولكوني احد الورثة المالكين للقطعة المذكورة اعلمتهم اني احد المالكين ولست ساكناً في هذه الارض بل في مدينة كربلاء، وان شخصاً يدعى(ع.ج) هو فلاح مقيم فيها منذ عشرة اعوام، وتحول السؤال الى ذلك الشخص، واتخذت اجراءات رسمية بين دائرة الآثار والمحافظة لتطبيق قانون صدر لحماية المواقع الاثرية، اذ صدر بإلقاء القبض على الشخص المذكور وتنقل امر القاء القبض بين مركز شرطة الحسينية ومركز شرطة الهندية لكون المشار اليه يسكن على حدود المنطقتين، ولا اعرف ماذا جرى بعدها. وبعد مدة جاءت تعليمات تقضي بتعيين شيوخ العشائر لحماية وحراسة المناطق الاثرية، بصفتي شيخاً ومالك القطعة المذكورة قدمت طلباً الى ناحية الحسينية لتسلم المهمة، واحيل التعهد موقعاً من قبل مديرية الناحية الى دائرة الآثار ولم يصدر امر بتعييني وانتهت القضية في حينها.

شهادات اخرى

ويقول السيد حسن جاسم خضير المسعودي مدير مدرسة في الصلامية: بعد سقوط النظام ازدادت حالات التجاوز على التل الاثري الموجود في منطقتنا لأنه بعيد عن انظار الجهات الرسمية وقد ازيل تماماً، اما الاستاذ المؤرخ مهنا رباط المطيري صاحب موسوعة (كربلاء عبر التاريخ) فيقول: ان هذه المنطقة جزء من مدينة اثرية تأسست قبل بابل بعد ان استقر فيها النبي نوح، كما اخذت اسم مدينة شانيا، وكانت جزءاً من بابل بعد ان تأسست بابل العاصمة اذ تبعد عنها ٢٠ كم من الغرب، وفي صدر الاسلام اصبحت طسوجاً واطلق عليه طسوج السمبيني والوقوف وتقع بين موقعين اثريين هما نينوى الشمالية ونينوى الجنوبية. كما انها تروى من نهر نارملخا (نهر نينوى) وتزداد الآثار في مساحة هذه المدينة ومنها منطقة الصلامية التي تقع جنوب مركز مدينة شانيا، والآن هي ضمن منطقة الحسينية في مقاطعة (١) الصلامية قطعة رقم (٥٨) وقد دوّنت هذا الموقع ضمن رحلتي الوصفية ضمن (موسوعة كربلاء عبر التاريخ) الصادرة عام ١٩٩١م.

ولنا كلمة بقي ان نقول: ان الحاجة الى تشكيل قوة حماية الآثار ضرورية وملحّة جداً، وان دوائر التراث والآثار في المحافظات لا تستطيع بدونها حماية آثارنا من اللصوص والعابثين، لذلك فإن اللوم والمسؤولية تقع على عاتق الدولة التي تملك القرار والامكانيات فمتى تهتم بمعالجة ظاهرة سرقة الآثار لتحمي ارثنا الحضاري؟

كانت تعرف ببابل الثانية وذكرها حمورابي في شريعته

مدينة بورسيبا الأثرية (البرس).. هل توقف نهب آثارها؟

مكتب المدى / بابل / محمد هادي

بعد أن تقطع نحو عشرين دقيقة بالسيارة متجهاً من الحلة إلى بلدة الكفل ، تجد أمامك مفرقاً فرعياً من الشارع العام تسير فيه دقائق معدودات لتكون وسط آثار (البرس) أو بورسيبا كما كان يطلق عليها قديمها.

انتهاكات

هذا الموقع واحد من عدد هائل من المواقع الأثرية في أنحاء العراق التي تعرضت للكثير من الانتهاكات المتتالية ابتداء من ممارسات النظام السابق التي أدت إلى تدمير عدد غير قليل من شواهد الموروث الوطني العراقي، مروراً بممارسات قوات الاحتلال منذ سقوط النظام باستخدام الدبابات والمدرعات والناقلات المجنزرة بالقرب من هذه المواقع واتخاذها مقرات لوحداتها العسكرية، وانتهاءً بنشاطات عصابات النبش والتهريب التي نشطت منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي، وعادت بقوة بعد أحداث نيسان ٢٠٠٣,

بابل الثانية

آثار بورسيبا التاريخية تمثل بقايا لحضارة تاريخية كبيرة كانت مزدهرة بالقرب من مدينة بابل، واسمها المتداول الآن (البرس) محرف من الاسم القديم بارسبا أو بورسيبا، وموقعها جنوب مدينة الحلة بعشرة أميال تقريباً، ويعتقد بأنها كانت امتداداً لمدينة بابل، ويسميها المؤرخون في المصادر القديمة (بابل الثانية). وبورسيبا من الأسماء السومرية ومعناه (سيف البحر) أي ساحل البحر. ولذا يعتقد أن هذه المدينة كانت تقع قرب بحر أو بحيرة، ربما يكون بحر النجف المندثر حالياً، والتي ما زالت واضحة للعيان.

ذكرها حمورابي

المدينة قديمة التأسيس وقد جاء ذكرها في شريعة حمورابي سادس ملوك سلالة بابل الأولى، يذكر في شريعته تجديد أبنية المدينة المهمة لاسيما معبد (نبو) إله المدينة، وقد جاء ذكر بورسيبا بعد ذلك في العديد من الإشارات التأريخية للعهود التي تلت حمورابي وسلالة بابل.

ضابط في قوة حماية آثار بابل: منذ أيلول ٢٠٠٣ لم تتعرض آثار المحافظة للسرقة

وكان أكبر ازدهار لبورسيبا في عهد المملكة البابلية المتأخرة والمعروفة بالسلالة الكلدانية (٦١٢ - ٥٣٨) قبل الميلاد، وخاصة في عهد الملك الكلداني نبوبلاسر وابنه (نبوخذ نصر) واستمرت المدينة في الوجود الفرثي والعهد الفارسي الساساني.

وكذلك ذكرت المدينة في أخبار الفتوح الإسلامية للعراق حيث كان فيها جيش فارسي اشتبك مع جيوش المسلمين بعد موقعة القادسية في طريقهم لفتح المدائن.

ظلت بورسيبا مأهولة بالعهد الإسلامي ويؤكد ذلك الأخبار التاريخية العربية.

حماة الآثار

ضابط في حماية الآثار (فضل عدم ذكر اسمه) رفض كل الادعاءات التي تقول بأن الآثار تتعرض للسرقة، وقال: تسلمنا مهمتنا في ١/ ٩/ ٢٠٠٣ وحتى الآن لم تتعرض فيها آثارنا للسرقة إطلاقاً وإن السرقات وعمليات النهب حدثت وللأسف الشديد أثناء وجود النظام السابق وبعد سقوطه في حالة الفلتان الأمني والسلب والنهب.

أما عن حالة القطع الآثارية التي وجدت وتباع في السوق فأجاب: إن هذه اللقى تم إعادتها وهي من الآثار التي سرقت في السابق، ونحن نقوم بمتابعة هذه الآثار المسروقة ونحاول مع بعض الجهات إعادتها. ولدينا الدلائل والصور والوثائق الثابتة والصحيحة عن كل آثارنا التي تم نقلها.

وعن قوة حماية الآثار وكيفية عملها قال: إن القوة الكافية وهي معززة بالدراجات النارية والشباب الأكفاء، ثم إن عملية الحفر ليست سهلة كما يتصور البعض بل تحتاج أياماً. وهذه العملية لم تعد سهلة، لأننا نقوم بالدوريات والتناوب في الحراسات للمواقع الآثارية ليلاً ونهاراً إضافة إلى أن أهالي المنطقة القريبة والمجاورة لهذه الآثار يتعاونون معنا في ذلك، ويقومون بإخبارنا في حالة وجود أية تحركات مشبوهة.

منعنا الحادلات !

وعن استخدام الحادلات والمعدات الثقيلة وتبليط بعض الشوارع في منطقة النبي إبراهيم (ع) قال: نعم قامت البلدية بتعبيد الشارع الفرعي المؤدي إلى مقام إبراهيم (ع) ولكن ذلك لم يكن موقعاً اثارياً، وبرغم ذلك قمنا بمنع الحادلات وإجراء الأعمال الميدانية في ذلك المكان.

وحول مسؤولية دائرة أوقاف المحافظة عن هذه المواقع قال:

إن مسؤولية الأوقاف في المحافظة مسؤولية دينية أما مسؤولية الحماية فتقع على عاتق مديرية حماية الآثار ونحن بدورنا ومن خلال (المدى) ندعوكم ومستعدون لاستقبالكم والذهاب إلى أي موقع تختارونه في المحافظة لكي نثبت لكم بأن آثارنا بخير ولن تمسها غير اليد العراقية الشريفة.